الفصل الثامن

شطرا اليمن وأزمة الحدود ١٩٧٢م

تدهورت العلاقات بين شطري اليمن نتيجة للسياسات الغير متوافقة أيديولوجياً، فعلى الرغم من اتفاق تعز، يوم الخامس والعشرين والسادس والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٧٠م بين قيادتي الشطرين على أساس البدء في إقامة اتحاد فيدرالي، إلا أن في إطلالة عام ١٩٧١م توتر الموقف من جديد حيث استقبلت اليمن الشمالي شخصيات معارضة من الجنوب، وفي نفس الوقت استقبل اليمن الجنوبي عناصر معارضة من الشمال بسبب ما قام به شطرا الوطن الواحد من تصفيات للعناصر المناوئة، أو التي هي غير مقبول بقاؤها في الداخل، لذلك عمد كلا النظامين إلى تطهير عناصرهما إيثاراً وإرضاء لأنظمة خارجية لا تقر بقاء هذه العناصر.

وأخذت ممارسات الحرب الإعلامية في التصاعد مع إعلان كل من صنعاء وعدن تبعية أجزاء معينة من منطقة "حريب"[١]. وتفجر الموقف في صدام مسلح بين الشطرين على مناطق حدودية منذ بداية شهر فبراير وحتى نهاية مارس ١٩٧٢م واتسع نطاقها أيضاً في سبتمبر من نفس العام، وكان للإخوة في الكويت دور عظيم في الوساطة بين شطري اليمن، إلا أن جهودها لم تحقق تسوية للنزاع.

وفي سبتمبر ١٩٧٢م انعقد مجلس الجامعة العربية في دورته العادية، فتقدمت الجمهورية العربية اليمنية إلى المجلس بطلب للنظر في الموقف الناتج عن تدهور العلاقات بين الدولتين العربيتين باعتبار أن كلاً منهما عضو في مجلس الجامعة العربية، وأصدر المجلس توصيته بأن يقوم الأمين العام وبمساعدة لجنة خاصة مكونة من ممثل الجزائر وسوريا، والكويت، وليبيا، ومصر من أجل تحقيق المصالحة بين الدولتين اليمنيتين وتسوية خلافاتهما حول مناطق الحدود [٢].

---

(١) حسن أبو طالب : الصراع بين شطري اليمن، جذوره وتطوراته، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام (٤٣)، ديسمبر، ١٩٧٩م، ص٨٠.

(٢) قرار مجلس الجامعة رقم (٢٩٦١) الدورة العادية (٥٨) في ١٣ سبتمبر ١٩٧٢م.

وتم تشكيل لجنة مكونة من وزراء خارجية الدول العربية الخمس المذكورة، وبرئاسة الأمين العام للجامعة العربية، وأثناء اجتماع هذه اللجنة في نيويورك أثناء انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ أكتوبر ١٩٧٢م استمعت إلى المذكرات المقدمة من وزيري خارجية شطري اليمن الشمالي الجنوبي، من ثم دعت اللجنة الحكومتين المتنازعتين إلى الإسراع بوقف إطلاق النار، وسحب كل منهما قواتهما إلى وراء المناطق الحدودية، ودعت اللجنة إلى قيام ممثلين عن الجامعة العربية بزيارة منطقة النزاع ميدانياً كخطوة أولى لتسوية الخلاف [1]، وفي تلك الأثناء قامت لجنة الوساطة العربية التابعة للجامعة العربية بزيارة لكل من عدن وصنعاء في شهر أكتوبر ١٩٧٢م وبعد أن أجرت اللجنة مشاوراتها تم الاتفاق في الثالث عشر من أكتوبر في صنعاء وعدن على وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العسكرية ووقف الحملات الإعلامية وانسحاب قوات الجانبين إلى مسافة (عشرة كيلو مترات) من الحدود المشتركة، ومنع الحشود العسكرية على الحدود التي قد تسبب تجدد الاشتباكات [2] واتفق الجانبان على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة من الجانبين تتولى الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار بين الجانبين، ووجهت دعوة للحكومتين على الاجتماع في مقر الجامعة العربية بالقاهرة.

---

(١) د. بطرس غالي، مرجع سابق، ص١٥٨، أنظر البيان الصادر من لجنة الجامعة العربية للمصالحة بين صنعاء وعدن يوم ١٣/١٠/١٩٧٢م.

(٢) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٨١.

اتفاقية القاهرة ودور الجامعة العربية في المصالحة بين شطري اليمن

٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م

في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٧٢م اجتمع الوفدان الممثلان للبلدين المتنازعين في مقر الجامعة العربية، ودار البحث حول النقاط التالية :-

١- عودة اللاجئين الجنوبيين إلى بلادهم، والبحث عن تسوية شاملة لإرضاء القبائل الشمالية، والتعويض لمواطني الشمال الذين تمت مصادرة ممتلكاتهم أثناء التأميمات في الجنوب، مع تسوية مشاكل الأراضي المتنازع عليها، بالإضافة إلى سحب الحشود العسكرية وفتح الحدود.

٢- بحث التدابير والإجراءات التي تؤدي إلى الوحدة الحقيقية بين شطري اليمن، وعرض ما يتم التوصل إليه على مؤتمر القمة.

٣- عودة جميع النازحين الراغبين في العودة إلى أماكنهم.

٤- إيقاف ومنع جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين.

٥- تسوية المشاكل التي تؤثر على العلاقات بين الطرفين.

٦- تعيين ممثلين شخصيين عن رئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق بين الجانبين.

٧- يعقد اتفاق لرئيسي الدولتين في الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٧٢م.

٨- يتم تنفيذ الاتفاق في مدة أقصاها شهر واحد[١].

وأنهي الاجتماع على النحو الآتي:-

في الحادي والعشرين من رمضان ١٣٩٢هـ الموافق (٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م) اتفق ممثلو الشطرين اليمنيين على أساس الإلتزام بالمسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية، والإيمان المطلق بوحدة الأراضي اليمنية وعدم تجزئتها وتقسيمها وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية وبناء اقتصاد وطني موحد، واستجابة للجهود

---

(١) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٨٢.

الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية، والمشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٢٩٦١) بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٧٢م من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن، وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه وفقاً للآتي:-

مادة أولى : تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد، وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة ثانية : يكون للدولة الجديدة :

أ- علم واحد وشعار واحد.

ب- عاصمة واحدة.

ج- رئاسة واحدة.

د- سلطات تشريعية وتنفيذية.

مادة ثالثة :

(أ) نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي.

(ب) يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة، ومختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفاية ممارسة الحريات.

(ج) تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر [١].

وقد تم توقيع هذه الاتفاقية بين شطري اليمن تحت إشراف مندوبي الجامعة العربية، وما يخص الدستور لدولة الوحدة سيتم الاستفتاء عنه بعد عام واحد[٢].

لقد كانت لجنة المصالحة التوفيقية العربية ناجحة في مهامها التي أنيطت بها والتي كانت ذات بعد واحد يتمثل في إيقاف القتال، وانسحاب قوات الجانبين من

---

(١) كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية (٤)، أصدرها مكتب شؤون الوحدة "صنعاء" ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ص٣٨-٣٩.

(٢) أحمد حابر عفيف، مرجع سابق، ص١٩٦، والأستاذ أحمد حابر عفيف كان في الوقت نفسه رئيساً لوفد الشطر الشمالي في اتفاقية القاهرة.

الحدود، وبحث أساس التوتر للصدام الذي كان من أسبابه اغتيال خمسة وستين شيخاً من مشايخ القبائل الشمالية، وكانوا في ضيافة مسؤولين جنوبيين على الحدود، وكان أبرزهم الشيخ ناجي علي الغادر، وتعويض من أممت ممتلكاتهم أو صودرت من الشماليين وتسوية الأرض المتنازع عليها وأهمها جزيرة (كمران) إلا أن البعد الثاني هو المحصلة الغير متوقعة وهو الاتفاق على الوحدة وبصورة غلب عليها الجانب العاطفي، لأن مقدمة الاتفاق جاءت فوقية ولم تأت عبر قنوات شعبية، وقوة العاطفة في الشعب اليمني غريزة فطرية، فالحب والإخاء والمودة، والانفعال صفات موروثة، لذلك كانت النتيجة تحمل في طياتها بعداً إقليمياً ودولياً لم يكن في حسبان القيادتين السياسيتين لشطري اليمن تمخر ثمانية عشرة عاماً حتى تصل إلى نتائج اتفاقية ١٩٧٢م.

قمة طرابلس (٢٨ نوفمبر ١٩٧٣م)

في الثالث من شهر نوفمبر ١٩٧٢م توجه إلى ليبيا رئيس وزراء الشطر الشمالي من اليمن للتمهيد لعقد مؤتمر القمة اليمني، والترتيب للاجتماع بين الرئيس الليبي ورئيسي شطري اليمن تلبية للدعوة التي توجه بها الرئيس الليبي معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن السيد سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لليمن الجنوبي، والسيد عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في اليمن الشمالي، وشارك في لقاء القمة الرئيس الليبي واستمر اللقاء من السادس والعشرين من نوفمبر وحتى الثامن والعشرين منه عام ١٩٧٢م. بحث الرئيسان في لقائهما التاريخي الأوضاع السياسية في اليمن وأكدا على الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة التي تم الاتفاق عليها في القاهرة، وتوفير الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي سبتمبر وأكتوبر وحرصاً على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور واتفق الرئيسان على الأسس الآتية:-

١- يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى "الجمهورية اليمنية".

٢- أن يكون لها علم واحد ذو ألوان ثلاثة، الأحمر، فالأبيض، فالأسود.

٣- مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

٤- الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وتكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

٥- تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة من التراث العربي الإسلامي.

٦- أن الملكية العامة للشعب وهي أساس تطوير المجتمع وتنميته.

٧- الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون، وبتعويض عادل.

٨- نظام الحكم وطني ديمقراطي.

٩- إقامة تنظيم سياسي موحد يضم فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف.

١٠- تشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي في ليبيا.

١١- يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها الإقليمية.

وقد أكد الرئيسان عبد الرحمن الإرياني، وسالم ربيع علي على حق الإنسان أن يتفيأ ظلال العدالة والمساواة وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية، واتفقا أيضاً على تشكيل لجان مشتركة من أجل صياغة العمل الوحدوي على النحو التالي :-

١- لجنة الشؤون الدستورية، ومن مهامها صياغة دستور الوحدة.

٢- لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

٣- اللجنة الاقتصادية والمالية.

٤- لجنة الشؤون العسكرية.

٥- لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام.

٦- لجنة الشؤون التشريعية والقضائية.

٧- لجنة الشؤون الصحية.

٨- لجنة الإدارة والمرافق العامة.

وطلب الرئيسان من الرئيس الليبي معمر ألقذافي تعيين ممثل شخصي له يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين، كما طلب من الأمين العام للجامعة العربية أن يعين مندوباً عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية وتعيين ممثل شخصي له مقيم في اليمن لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم، وكلفت القيادتين لشطري اليمن اللجنة الدستورية على التعجيل لصياغة الدستور في أقرب وقت ممكن[1].

نتائج القمة في ليبيا

وعلى ضوء ما تم الاتفاق عليه في ليبيا بدأت اللجان أعمالها، وأدلى الممثلان الشخصيان لشطري اليمن بأول بيان لهما في دورتهما الأولى المنعقدة في الفترة من الحادي والعشرين حتى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٧٢م باتفاقهما على خطة عمل لهما تتضمن وضع خطط أعمال اللجان الفنية المشتركة، وتحديد اختصاصاتها، والزمن اللازم للانتهاء من أعمال كل لجنة، وأماكن انعقادها، والنظام الداخلي لها، وكذلك الاتفاق على وسائل الاتصال المستمر بين الممثلين الشخصيين طوال فترة أعمال اللجان، وتوفير وثائق العمل والإدارات والسكرتارية اللازمة لكل لجنة، وتوفير الكفاءات والخبرات اللازمة لأعمالها، واستقر الرأي على عدد من الأمور من بينها أن تعقد اللجان الآتي بيانها اجتماعاتها في "صنعاء".

لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة الشؤون التشريعية والقضائية، لجنة الشؤون العسكرية، لجنة الشؤون الصحية، وأن تعقد اللجان الآتي ذكرها اجتماعاتها في عدن، لجنة الشؤون الدستورية، لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، ولجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام، ولجنة الإدارة والمرافق العامة.

وتبدأ اللجان الفنية أعمالها في فترة لا تتجاوز العشرين من شهر يناير ١٩٧٣م، وترفع تقاريرها إلى الممثلين الشخصيين في الخامس عشر من شهر يونيه ١٩٧٣م، الذين يرفعونها بدورهم إلى رئيسي المجلسين الجمهوريين في شطري اليمن في الثلاثين

---

(١) الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الواحد، مرجع سابق، ص٥٤.

من شهر يونيو ١٩٧٣م تمهيداً لإقرارها، ويكون لكل لجنة مقرر من أبناء الشطر الذي توجد فيه اللجنة، ومساعد له من الشطر الآخر، ويكون المقرر متفرغاً، وهذه اللجان تعتبر في حالة انعقاد دائم، ولها الحق في الاستعانة بخبراء متخصصين للاستئناس برأيهم، إذا كان ذلك ضرورياً وتكون كل جلساتها مغلقة.

وحددت لجنة الممثلين الشخصيين بالتفصيل لكل لجنة فنية مشتركة نواحي اختصاصها واتخذت لجنة الممثلين الشخصيين عدة توصيات لرفعها إلى رئيسي المجلسين الجمهوريين في شطري اليمن لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وهي :-

١- تشكيل لجنة مشتركة تقوم بوضع النظام الأساسي، واللائحة الداخلية الخاصين بالتنظيم السياسي الواحد.

٢- العمل على توحيد رعاية مصالح اليمنيين من قبل سفارة الشطر في البلد الذي توجد فيه.

٣- موضوع عودة النازحين الجنوبيين إلى الشطر الشمالي، وكيفية معالجة وضعهم وعودتهم إلى أماكنهم في الجنوب.

٤- أن يعين الممثل الشخصي للأمين العام لجامعة الدول العربية مندوبين مقيمين له احدهما في صنعاء والآخر في عدن ويعين سكرتيراً دائماً للجنة الممثلين الشخصيين يكون مقره في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٥- يتلقى الممثلون الشخصيون تقارير اللجان الفنية لمتابعة أعمالها أولاً بأول وللتأكد من استمرارها بالمعدل المحتمل والمواعيد المقررة وتذليل كافة ما يعترض هذه اللجان من عقبات وتقديم ما يمكن من الخبرات والكفاءات لها.

٦- أن يقوم الممثلان الشخصيان لشطري اليمن بتزويد الممثل الشخصي للأمين العام لجامعة الدول العربية، والسكرتير الدائم للجنة الممثلين الشخصيين أول بأول بكل أعمال اللجان لكي يصار إلى تزويد بقية الممثلين الشخصيين بها.

٧- أن يتكفل كل شطر بإعداد مكتب دائم فيه للمثل الشخصي للشطر الآخر، كما يخصص كل شهر جهازاً متفرغاً لأعمال سكرتارية اللجان، ومقراً دائماً لاجتماعاتها مزوداً بالأدوات والوثائق اللازمة، وقررت لجنة الممثلين الشخصيين أن تكون لجنة دائمة تتألف من الممثلين الشخصيين الخمسة، وأن تتم اجتماعاتها

كل ثلاثة أشهر بالتناوب بين مدينتي صنعاء، وعدن وتكون رئاسة اللجنة في كل مرة للممثل الشخصي في مقر الاجتماع، ويحق لكل ممثل شخصي أن يسمى مندوباً له [1].

الاختلاف في الرأي أفسد الود وآثار قضية

في الثامن عشر من شهر فبراير ١٩٧٣م توجه رئيس اليمن الشمالي عبد الرحمن الإرياني، بخطاب سياسي هام بمناسبة تدشين أول اجتماع سياسي لأول تنظيم حزبي تقره صنعاء يسمى "الاتحاد اليمني" تناول في خطابه أن العمل الوحدوي مسؤولية تاريخية من أجل بناء اليمن الواحد، ومن أجل ضمان رقابة شعبية على أعمال السلطة والقضاء على مخلفات الماضي، وإنهاء العلاقات الاجتماعية غير العادلة، وإحلال علاقات اجتماعية أكثر عدلاً في سبيل إنهاء كل أشكال الاستغلال على أساس من الكفاءة في الإنتاج والعدالة في التوزيع، وحسم كل التناقضات الطبقية، وحلها بالوسائل السلمية والمشروعة، وكخطوة لابد من تنفيذها حسب ما نص عليه أحد بنود بيان اتفاقية طرابلس والخاص بالوحدة اليمنية.

وأكد الرئيس الإرياني على أن الذي دفعه لهذا التنظيم هو من أجل أن تنصهر فيه كل العناصر والقوى اليمنية صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة، وأنه تقرر إقامة تنظيم سياسي واحد في شطر اليمن الشمالي، ومن مهامه وأهدافه تنمية الإحساس الوطني وبلورة الشخصية اليمنية، وتمكين الجماهير من المشاركة في الحكم، وإنشاء منظمات طلابية، ونقابية، وتعاونية، وعلمية، وتربية كوادر سياسية للاضطلاع بمهام الحكم على النهج الديمقراطي وفقاً لمبادئ الدستور الدائم، ومن هنا يكمن الطلب في مناقشة النظام الأساسي للاتحاد، وانتخاب رئيس وأمين عام للاتحاد وكذلك انتخاب أعضاء المكتب السياسي المؤقت، وتكليف المكتب السياسي المؤقت بإعداد وثيقة العمل الوطني ومناقشتها[2]، وقد حددت

---

(١) الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الواحد، مصدر سابق، ص٥٥،٥٤.

(٢) سجل العالم العربي، مجلس (١٩٧٣م، تحرير حبر شامية، ص٥٣٢-٥٣٣.

اللائحة التنظيمية للاتحاد من خلال (ثلاثين مادة) طبيعة المهام التي يقوم عليها هذا الاتحاد. وباعتبار أن هذا التنظيم جاء من القمة فلم يتمتع بالانتعاش طويلاً، فقد كان مولوداً غير طبيعي لأنه لم يكن منبثقاً من الشعب صاحب المصلحة الحقيقية، لذلك لم يعش أكثر من الفترة التي عاشها الإرياني من عمره السياسي في الحكم ووري عليه التراب مع إزاحة الإرياني من السلطة.

ويأتي دور القاضي عبد الله الحجري رئيس وزراء اليمن الشمالي مقيداً لحركة الانتعاش الوحدوي، فقد أبدى من الصرامة والحزم في الجانب الإداري، والتعامل مع الواقع المعاش بالشكل المطلوب، إلا أنه لحسن نيته فقد وقع في الفخ الذي نصب له، فقد كلف من قبل رئاسة المجلس الجمهوري بالزيارة إلى المملكة العربية السعودية في الفترة من العاشر إلى السابع عشر من شهر مارس ١٩٧٣م على رأس وفد يضم كلاً من الأخ محمد أحمد نعمان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، والعقيد حسين محمد المسوري رئيس هيئة الأركان العامة وكبار المشائخ والمرافقين، وكان من المهام التي أنيطت بهذا الوفد إنهاء الخلاف في مسألة الحدود اليمنية السعودية.

وقد أجرى الجانب اليمني برئاسة دولة رئيس الوزراء عبد الله الحجري مع الجانب السعودي برئاسة سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز مباحثات تناولت مختلف القضايا العربية والمحلية، وكان من نتائج تلك المباحثات هو : "يؤيد الجانبان الخطوات القائمة لاستعادة وحدة اليمن على أساس التمسك بالشريعة الإسلامية أساساً للتشريع في ظل دولة الوحدة، والتي يجب أن تقام على أساس الاقتراع الحر المباشر لجميع المواطنين اليمنيين في الشمال والجنوب، كما يؤكد الجانبان اتفاقهما التام مجدداً على اعتبار الحدود بين بلديهما حدوداً فاصلة بصفة نهائية ودائمة كما نصت عليه معاهدة الطائف"[1].

وقد أثارت زيارة الحجري الرأي العام في شطري اليمن لأن السعودية تجاهلت خصوصية الوحدة اليمنية، واعتبرت نفسها طرفاً، وكذلك مسألة إنهاء الحدود،

---

(١) سجل العالم العربي، مجلد (١٩٧٣م)، مصدر سابق، ص.

وهي مسألة قومية تهم اليمنيين ولم تحل بالطريقة التي صاغها البيان، لأنها من أشد القضايا حساسية بين الشعبين الجارين، والمفترض أن معالجة إعادة ترسيم الحدود السياسية بين السعودية واليمن تكون بإشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة وفق الحق التاريخي لكلا الجانبين وبالتالي تكون النوايا حسنة.

وكان من ردود الفعل لنتائج زيارة الوفد اليمني للسعودية أن استعادت الأعمال التخريبية نشاطها في المناطق الوسطى والجنوبية من اليمن الشمالي مما اضطر القاضي الحجري إلى تقديم استقالته للمرة الثانية، المرة الأولى قبل سفره إلى السعودية لاعتراض بعض الوزراء على مسألة التنازل من الأراضي اليمنية، والمرة الثانية بعد عودته من السعودية لأن الوزراء رفضوا تحمل مسؤولية التنازل معه مما حمل القاضي الإرياني على تشكيل لجنة للبحث في قانونية التنازل، وكان الغرض من ذلك أن رئيس المجلس الجمهوري أراد بذلك استغلال اللجنة ليحمل مسؤولية الحجري في التنازل وتبرئة نفسه منها، في حين أن القاضي الحجري يقول أنه تصرف بأمر من الإرياني وبكتاب خطي منه[1].

وفي نفس الوقت كانت التحركات للتنظيمات السياسية المعارضة تقوم بنشاط محموم حول ما أفرزته تلك المحادثات، وأبرز هذه التنظيمات الحزب الديمقراطي الثوري اليمني (منظمة البعث) وحزب البعث السوري، وحزب العمل، ومنظمة المقاومين الثوريين، وجيش الشعب الثوري (الذي يضم ضباطاً مسرحين من القوات المسلحة اليمنية)، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، ومجموعة ٢٦ سبتمبر وتضم الرئيس السابق (السلال) وجماعته في المنفى، ومجموعة الناصريين، وأخيراً منظمة سبأ الملكية التي يتولى قيادتها محمد بن الحسين الذي قام بحصار صنعاء في عام ١٩٦٨م، وفي وجه هذه التنظيمات يقوم الاتحاد اليمني (حزب الدولة) في مواجهة المعارضة، ويضم الاتحاد كبار الضباط العسكريين، والتجار وشيوخ القبائل،

(١) سجل العالم العربي، مجلس (١٩٧٣م) مرجع سابق، "خفيفات النهار البيروتية"،ص١٤١٣.

وبعض من المثقفين، وكان السيد عبد الله الأصنج وزير الاقتصاد أميناً للاتحاد، والسيد محمد سالم باسندوه أمين الدعوة والفكر للاتحاد[1].

وفي الثلاثين من شهر مايو ١٩٧٣م أعلن في صنعاء نبأ اغتيال الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري اليمني الشمالي، وعضو المكتب السياسي في الاتحاد اليمني، حيث أطلق عليه قذائف بازوكا، ومدافع رشاشة وهو يغادر منزله في تعز دون حراسة في طريقه قبل شروق الشمس إلى المسجد لأداء الصلاة، وعقد المجلس الجمهوري، ومجلس الوزراء في اليمن الشمالي اجتماعاً مشتركاً في مدينة (تعز) للبحث في الجريمة وذيولها، وأعلن الحداد الرسمي ثلاثة أيام، وصرح السيد محمد أحمد نعمان وزير الخارجية أن الجلسة المشتركة للمجلس الجمهوري ومجلس الوزراء كانت لدراسة أبعاد الحادث الأثيم الذي وصفه راديو صنعاء بأنه عمل عناصر من خارج الحدود مما اعتبر إشارة إلى أن الجناة قدموا من اليمن الجنوبي[2].

وتم تشييع جثمان الشيخ محمد علي عثمان إلى مثواه الأخير في أول يونيو، وتم دفنه في العاصمة صنعاء وسط اتهامات عنيفة ضد المسئولين عن اغتياله، ورفضت اليمن الشمالي استقبال وفد رسمي من اليمن الجنوبي حضر للاشتراك في تشييع جنازة محمد علي عثمان ن وكان الوفد برئاسة عبد الله الخامري وزير الإعلام وممثل اليمن الشعبية في مفاوضات الوحدة بين شطري اليمن.

وطلبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ممثلها المقيم في صنعاء تقريراً عن حادث اغتيال محمد علي عثمان في أعقاب اجتماع عقده السيد سليم الياقي مع السفيرين إبراهيم زهودي، وعبد الرزاق عمير مندوبا الجزائر وليبيا، وممثلي الرئيسين الجزائري والليبي في اللجنة وناقشا أثر الحادث على اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن واجتمع السيد الياقي أيضاً مع السفيرين مصطفى يعقوب مندوب اليمن (صنعاء) وعبدالملك إسماعيل مندوب اليمن الديمقراطية الشعبية (عدن) لدى الجامعة

---

(١) السيد / عبدالله الأصنج، والسيد/ محمد سالم باسندوه، هما من اللاجئين إلى الشمال من اليمن الجنوبي، وكانا يمثلان تياراً معارضاً للسياسة القائمة في الجنوب، وكان لهما دور ريادي أثناء تصدي الشعب اليمني في الجنوب للاستعمار البريطاني.

(٢) سجل العالم العربي، مجل (١٩٧٣م)، مرجع سابق، ٧٦٦.

العربية وبحث معهما علاقات البلدين وناشدهما بضبط النفس لتجاوز الأزمة التي نتجت عن اغتيال عضو المجلس الجمهوري اليمني[1].

لقد كان محمد علي عثمان الشخصية الثانية في القيادة السياسية اليمنية، وكان يمثل الطائفة الشافعية في التركيبة السياسية في اليمن الشمالي، وقد أوردت وكالة الشرق الأوسط المصرية نبأ أن متسللين من اليمن الجنوبي هم الذين اغتالوا الشيخ محمد علي عثمان[2].

وفي الثامن من يونيو توقفت مفاوضات الوحدة بين شطري اليمن بصورة مؤقتة، ولم تغلق الحدود مع عدن، وعادت التجمعات العسكرية اليمنية الشمالية من جديد إلى الأماكن التي أخليت في أعقاب المعارك التي نشبت في شهري سبتمبر وأكتوبر، وفي الثامن من يونيو أعلنت السلطات اليمنية في صنعاء أنه تم اعتقال بعض قتلة الشيخ محمد علي عثمان، ووافقت اليمن الشمالية في يوم التاسع من يونيو على طلب لجامعة الدول العربية أن يشارك ممثل عن الجامعة بالتحقيق مع المتهمين بقتل محمد علي عثمان، وصرح سليم الياف الأمين العام المساعد للجامعة بأنه سيتم إرسال ممثل الجامعة عند بدء محاكمة المتهمين.

وفي الثالث والعشرين من يونيو ١٩٧٣م تسلم الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الجنوبي رسالة خطية من القاضي الإرياني رئيس المجلس الجمهوري لليمن الشمالي وتضمنت الرسالة استئناف الحوار بين شطري اليمن في ضوء اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس بشأن توحيد الشطرين، وقد سلم الرسالة المندوب الدائم للرئيس الإرياني محمد عبد الرحمن العماري.

وفي الثلاثين من شهر يونيو التقى ممثل الرئيس سالم ربيع علي عبد الله الخامري بالممثل الشخصي للرئيس الإرياني عبد الله حمران في نطاق اجتماعاتهما الدورية، واستأنفت اللجان الفنية المشتركة أعمالها والتي توقفت بعد مقتل الشيخ محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري في اليمن الشمالي.

---

(١) الأهرام (١٩٨٣/٦/٢م).

(٢) سجل العالم العربي، مصدر سابق (١٩٧٣م)، ص٧٦٦.